

Distr.
GENERAL

S/2000/138
21 February 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه، بناءً على تعليمات من حكومتي، نص البيان الصادر عن وزارة خارجية
جمهورية أذربيجان في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدار كولبي
الممثل الدائم

المرفق

بيان صادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان

[الأصل: بالروسية]

وفقا لتقرير لوكالة إنترفاكس للأخبار، مؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بدأ السيد أ. دانياليان "رئيس وزراء" ما يسمى "بجمهورية ناغورني كاراباخ" في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ "زيارة عمل" لعدد من بلدان أوروبا الغربية. وجرى ترتيب الزيارة بدعوة من رجال أعمال من إيطاليا وسويسرا وهنغاريا. وتبعاً لتقرير الوكالة، تهدف الزيارة إلى تشجيع عدد من الشركات الأوروبية على الاستثمار في اقتصاد ناغورني كاراباخ من أجل تنميته، وعرض برنامج لتطوير مجمع زراعي - صناعي، وصناعة التعدين، وتشجيع السياحة في ناغورني كاراباخ في محاولة لإقامة مشاريع مشتركة.

وفي هذا الصدد، توجه وزارة خارجية أذربيجان نداء إلى الحكومات ودوائر الأعمال والدوائر المالية في جميع البلدان، وتعلن أنه نتيجة للعدوان العسكري الأرميني على أذربيجان، تخضع ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان ومن بينها منطقة ناغورني كاراباخ لاحتلال القوات المسلحة الأرمينية. وقد تعرضت تلك الأراضي لتطهير عرقي كان من نتيجته أن طرد بالقوة ما يزيد على مليون أذربيجاني من منازلهم وأصبحوا لاجئين ومشردين في بلدهم. وأرمينيا التي استولت على السلطة في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان، والنظام غير الشرعي الذي أقامته منذ نحو ١٠ سنوات مضت، يقومان بانتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي، ويواصلان فرض إرادتهما على المجتمع الدولي. وخلال تلك الأعوام، تسبب المعتدون في أضرار لاقتصاد أذربيجان بلغت قيمتها ٢٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ودمروا ونهبوا بوحشية آثارا أذربيجانية لها قيمة تاريخية وثقافية في المنطقة.

وفي الآونة الأخيرة، سعت السلطات الأرمينية إلى اتخاذ خطوات لتعزيز الآثار المترتبة على الاحتلال العسكري بوسائل اقتصادية، عن طريق إخراج النظام الانفصالي من عزلته السياسية والاقتصادية ومن أزمته السياسية والاجتماعية - الاقتصادية العميقة. ولذلك أعلن قادة ما يسمى "بجمهورية ناغورني كاراباخ" برنامجاً لإنعاش وتنمية ناغورني كاراباخ، ويسعون عن طريق هذا "البرنامج" إلى اجتذاب مستثمرين إلى الأراضي المحتلة. وهذا البرنامج الذي يسعى إلى تنفيذ الجانب الأرميني، الذي نفذ سياسة التطهير العرقي والنهب في المنطقة، ليس إلا محاولة فجأة وصارخة لارتكاب انتهاك آخر لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وأمنها الاقتصادي.

وتهتم أذربيجان اهتماماً شديداً بإعادة الحياة إلى طبيعتها في المنطقة وتحقيق تنميتها الاقتصادية الشاملة. ولن يكون من الممكن في الوقت نفسه تحقيق هذه التنمية إلا بعد التوصل إلى تسوية عادلة

ومتماسكة للصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان والتوصل إلى اتفاق تام بين الطرفين على إقامة السلام، أي إزالة العواقب الأساسية للصراع. فأولا وقبل كل شيء، يجب تحرير الأراضي المحتلة ويجب أن يعود جميع اللاجئين والمشردين إلى منازلهم ويجب إعادة الاتصالات المقطوعة في المنطقة. وقد أعرب بالفعل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المؤثرة الأخرى عن الاستعداد للقيام باستثمارات واسعة النطاق في المنطقة ولكن بعد إزالة آثار الاحتلال والتوصل إلى السلام.

وعلى مدى السنة الماضية، لاحت في الأفق بوادر تسوية سلمية للمشكلة، وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، أجرى رئيسا أذربيجان وأرمينيا محادثات ترمي إلى حل المشكلة بالوسائل السلمية وعلى أساس حلول توفيقية متبادلة. وقررا في آخر اجتماع عقدها في دافوس بسويسرا مواصلة المحادثات.

وفي ظل الظروف الحالية، سيمثل أي شكل من أشكال التعاون مع ممثلي النظام غير الشرعي والقيام بأي أنشطة تتعارض مع القوانين الأذربيجانية في جزء لا يتجزأ من أذربيجان، أي منطقة ناغورني كاراباخ، ضربة قاصمة للسلام الهش الملحوظ نتيجة للجهود المكثفة التي يبذلها الطرفان.

وتعلن وزارة الخارجية أن الجانب الأذربيجاني يرى أن قيام ممثلي أي بلد أو منظمة اقتصادية ومالية دولية بإقامة صلات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية مع منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان قبل التوصل إلى اتفاق للسلام، يعد انتهاكا للاتفاقات المبرمة مع الدول والاتفاقات الحكومية الدولية والاتفاقات الثنائية الأخرى، ويمثل تدخلا صارخا في شؤونها الداخلية. وتهيب بجميع الدول والمنظمات بألا تتخذ هذه التدابير الغادرة التي لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي. فمن نواحي أخرى يمكن أن تضر هذه التدابير ضررا بالغاً بالصلوات القائمة بين أذربيجان والبلدان والمنظمات التي تقدم أي نوع من الدعم إلى النظام الانفصالي.

— — — — —